

مراقبون لجرائم الانقلاب يؤكدون تعرض المعتقلين المعارضين للانقلاب لانتهاكات ومخاطر عديدة



السبت 31 أغسطس 2013 12:08 م

كتب - محمد صلاح

أصدرت حركة مراقبون لجرائم الانقلاب بيانا مجمعا ، حول تعرض المعتقلين السياسيين المعارضين للانقلاب لانتهاكات ومخاطر عديدة ، وطالبت بلجنة تقصي حقائق وزيارات لشيوخ القضاة وقال البيان يحمل تجمع مراقبون لجرائم الانقلاب سلطة الانقلاب المصرية مسئولية حياة المعتقلين السياسيين المعارضين للانقلاب الذين يتعرضون يوميا لأبشع أنواع القتل والتعذيب ، ، مؤكدة أن مصلحة السجون باتت تناهض القانون و الأعراف والمواثيق الدولية تحت ضغوط قادة الانقلاب العسكري الدموي الإرهابي . وتتمثل الإنتهاكات التي تمارس ضد المعتقلين في عدم توفير الرعاية الصحية الأزمة خاصة وأن العديد منهم مرضى ويحتاجون دائما للعرض على الطبيب ، وهذا يعد مخالفا للحقوق التي شملتها المواثيق الدولية وقانون السجون المصري والتي لا تجد لها على أرض الواقع أى تطبيق في مصر فعلى الرغم من نص المادة (33) من قانون السجون المصري كما أن سلطات الانقلاب قد منعت المعتقلين من ممارسة الحق فى الاتصال بالعالم الخارجى (الزيارة والمراسلة) وذلك يتمثل فى قرار وزارة الداخلية رقم 19 والمؤرخ ب 14/8/2013 بمنع الزيارة عن جميع المسجونين والليمنونات اعتبارا من 15/8/2013 ولأجل غير مسمى ، وذلك يعد إنتهاك صريح لنص م(36) من قانون السجون وأيضا المواد من 60 إلى 80 باللائحة التنفيذية للقانون حق المحتجزين والواقع الفعلى يوضح منع المعتقلين من الاتصال بالعالم الخارجى وعدم إخطار أسرة المعتقل باحتجازه أو باعتقاله ويمكن إيداعه بالمخالفة للمادة 139 من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على " يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحامٍ ويجب إعلان على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه" ويشير تجمع مراقبون لجرائم الانقلاب الي انه حصل على معلومات بشأن تعرض المعتقلين للتعذيب بالضرب المبرح والجلد والصعق بالكهرباء وقتل بعض المعتقلين السياسيين في عدد من سجون مصر ، ومعسكرات الأمن المركزى الذى تم إحتجاز المعتقلين بها . بل إن وزارة الداخلية استمرت في استخدام القوة المفرطة ضد السجناء في الوقت نفسه الذي قامت فيه بالتعتيم على الانتهاكات، من خلال عدم توفير المعلومات الكافية عن المسجونين وأماكن احتجازهم ، وقد أبدت النيابة العامة تقصيراً وتجاهلاً شديدين في التحقيق في هذه الانتهاكات، بما يثير تساؤلات جدية حول موقف النيابة العامة من هذه القضية . ويؤكد مراقبون لجرائم الانقلاب ان سلطات الانقلاب تستمر في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ،فقد تم رصد العديد من حالات الاختفاء القسرى منذ 3 يوليو 2013 وحتى الآن . والتي يجد المجتمع نفسه عاجزا عن التعامل معها على الرغم من وجود نصوص قانونية تلزم أجهزة الأمن بالسهر على حماية المواطنين إلا أن الواقع يفرض أمورا عكس ذلك فقد شهدت مصر العديد من ظواهر الاختفاء التي لازالت مستمرة والتي ترفض أجهزة الأمن الاعتراف بها أو حتى نفيها .

ولذلك يطالب تجمع مراقبون لجرائم الانقلاب بالتالى

- 1- تشكيل لجنة من شيوخ القضاة وعلي رأسهم المستشارين زكريا عبد العزيز وأحمد مكي للقيام بزيارة المعتقلات ، وضبط أية مخالفات سواء من المعتقلين أو القائمين على إدارة السجن، وتلقي أية شكاوى من المعتقلين
- 2-تشكيل لجنة تقصي حقائق مستقلة ، مسؤولة عن القيام بعمليات تفتيش مفاجئة على أماكن إحتجاز المعتقلين، ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح وحقوق وواجبات المسجونين، و التحقيق في كافة الانتهاكات التي مورست ضد السجناء،على أن تتضمن مهام اللجنة تحديد الانتهاكات التي تمت في حق السجناء، وتحديد المسؤول عن هذه الانتهاكات سواء كانت مصلحة السجون، او مستويات السلطة العليا التي أصدرت اوامر بتنفيذ تلك الانتهاكات الجماعية . على أن تقوم هذه اللجنة بتقديم تقرير عن أعمالها للرأى العام
- 3- إحالة كافة الضباط والمسؤولين الأخرين الذين توافرت بشأنهم أدلة كافية إلى المحاكمة الجنائية دون إبطاء ووقفهم عن العمل حتى الانتهاء من إجراء التحقيق والمحاكمة
- 4 - السماح لمنظمات حقوق الانسان المحلية والأجنبية بزيارة السجون ورصد ما يحدث وتسجيل شهادات المعتقلين السياسيين المعارضين للانقلاب

